

## النصر الكامل لخصاب جلاله الملك محمد السادس للقمة الإسلامية المنعقدة

### بالعاصمة السينغالية دكار

يومي 13 و14 مارس 2008:

" الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

فخامة الرئيس عبد الله ولد، رئيس القمة، معالي السيد عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، ورئيس الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، أصحاب الجلالة والفخامة، والسمو والمعالي، مساعدة الأمين العام، الأستاذ أكمل الدين إحسان أوغلي، حضرات السيدات والسادة، يهيب لنا أن نشارك في هذه القمة المباركة، المنعقدة، مجدداً، بالسنغال، البلد الإفريقي الشقيق الذي تجمعنا بشعبه الأصيل، وبرئيسه المبجل، أخينا العزيز عبد الله ولد، روابط أخوية وثيقة. وإننا لنعرب عن خالص تشكراتنا، على كريم ضيافته، واثقين أنه، بفضل حكمته والتزامه، فإن التوفيق سيكون حليفه، في رئاسته لمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما أشيد بالأعمال الجليلة، التي قام بها رئيس دورتها السابقة، معالي الأخ عبد الله أحمد بدوي، وكذا سيادة الأمين العام، لنصرة قضايا المسلمين.

وإننا لعلى يقين من أن قمة دكار، ستعطي دفعة قوية، لتفعيل برنامج العمل العشري لمنظمتنا، مؤكدين انخراطنا في ترسيخ التوجه الإصلاحية الشامل، المنبثق عن قمة مكة المكرمة، وذلك بفضل ما عهدناه في أخينا الأعمى خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله، من حكمة وشهامة، وغيره صادقة، على وحدة الأمة ونصرة قضاياها، وبذلك نطل أوفياء لروح "قمة الرباط" الرائدة، التي أسست منظمة المؤتمر الإسلامي، بهدف تفعيل التضامن بين

أمتنا، والدفاع عن مقدرات الأمة، وقضاياها العادلة، تلکم الأهداف الثابتة، التي يجب أن ندمها بأليات ناجعة، تقوم على الشورى والإجماع والوحدة، كمبادئ إسلامية، وتعتمد التحديث الشامل، اندماجا اقتصاديا، وتنمية بشرية، ونهضة ثقافية، تحصينا لسيادة بلدانها، ووحدها الوحدية والترايبية، من مخاطر التجزئة والتشرد.

وبعد مرور أربعة عقود، على قيام منكمنا، فإنه من الإنصاف، الاعتراف بما قطعناه من خطوات، على درب العمل الإسلامي البناء، بيد أن تضاعف التحديات، وتراكم الإحباطات بسبب الخلافات المفتعلة، وتوالي النكسات، واتساع التفاوتات، كل ذلك يقتضي المزيد من تضافر الجهود، وتعبئة الطاقات، لإيجاد نقلة نوعية، كفيلة بتعزيز المكتسبات، ورفع التحديات الحقيقية للأمة، وإسيما في ظل اكتساح العولمة الشرسة.

ولعل في مقدمة تلکم التحديات، التعثر في تجسيد وحدة الأمة، حتى تكون كالبنیان المرصوص يشد بعضه بعضا، وهذا ما يتطلب نبذ كل أسباب النزاع والتجزئة، وتوحيد الصفوف، وتسخير الطاقات، لتوحيد التنمية والاستقرار.

وفي عالم صار فيه الإرهاب هو حرب العصر ضد كل القيم الإنسانية المثلى، فإننا نجد إدانتنا المطلقة، لكل أعماله الإجرامية، ونزوعاته الكلامية والتكفيرية.

كما نستنكر بشدة، المس بمقدرات الإسلام، الذي يعد رادا في تكريس كونية كرامة الإنسان وترسيخ الحوار والتفاعل، بين الأديان والحضارات، في نطاق الاحترام المتبادل، وهذا ما يدعونا جميعا، لاعتماد استراتيجية شمولية، لمحاربة الإرهاب، تقوم على التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي، في التزام بسيادة القانون، وسلطة القضاء، وكذا بانتهاج مخلص إعلامي وثقافي متنور، لتوعية الرأي العام، فالإسلام الحق برأ من الإرهاب، الذي يعد المسلمون ضحية مزدوجة له، فهم المستهدفون

أساسا بعدوانيته، وهم المتهمون به، دون غيرهم، علما بأن الأصولية المتصرفة، لا تنحصر في دين أو وطن .

ويحل التحدي الثاني هو توكيد دعائم التضامن الإسلامي، بشراكة اقتصادية ناجعة، قولها تشيخ تجارتنا البينية، في أفق إنشاء منصة للتبادل الحر داخل فضاءنا الإسلامي، عمادها تكامل مواردنا البشرية والبيعية والمالية، وتسخيرها للتنمية المستدامة، بالحكمة الجيدة، واستثمارها في مشاريع اجتماعية، تجد شعوبنا أثرها الملموس في مواطنة كريمة ومسؤولة، بدل تبذيرها في تغذية نزوعات التجزئة ومصنعاتها الوهمية، المهتدة لحوزة الأوكسان، وحرمة الجيران في تناقض مكشوف مع وحدة الأمة، ومبادئ الإسلام.

والمغرب، إذ يرفض هذه التوجهات الهدامة، فإنه لن يدخر وسعا، في مواصلة بناء شراكة مثمرة مع أشقائه، ووضع خبرته المكتسبة، في مجال التنمية البشرية، تعزيزا للتعاون الإسلامي مع بلدان القارة الإفريقية، بإمكاناتها الغنية والواعدة.

وفي هذا الصدد، نشيد بإقامة صندوق خاص للحد من الفقر، باعتباره آلية لتوفير التمويل اللازم لسد العجز الاجتماعي، في الفئات والمناصق الأشد خصاصة، ولن يصلح حال هذه الأمة، إلا باعتماد أنظمة جيدة للتربية والتكوين، هدفها تأهيل شبابنا، رجالا ونساء على حد سواء، لا يمتلك وتقاسم العلم والمعرفة، والتكنولوجيات الحديثة للاتصال، تقليصا للفجوة الرقمية، واستثمارا لمواردنا البشرية المؤهلة، غايتنا جعلها قاهرة للتنمية المستدامة.

أصحاب الجلالة والفخامة، والسمو والمعالي، في خضم انشغالنا بأحوال الأمة،  
نؤكد تضامنا مع شعوب شقيقة في محتما، ولا سيما في العراق ولبنان،  
والسودان والصومال وأفغانستان، وغيرها، داعين إياها إلى انتهاج أفضل  
السلب الكفيلة بتثبيت سلطتها الوضعية، وتوطيد وحدتها، وأمنها  
واستقرارها.

والأدهى والأمر، أن مأساة الشعب الفلسطيني قد استفحلت بمضاعفات  
خطيرة، وأعمال عدوانية إسرائيلية، وما أحوح مكوناته إلى انتهاج مصالحه  
توافقية صلبة. وسيظل المغرب وفيما لمساندته الصادقة، للسلطة الوضعية  
الفلسطينية الشرعية، بقيادة أخينا المناضل، الرئيس محمود عباس، معربين  
عن دعمنا لتوجهها السلمي، من أجل إقامة دولة مستقلة، ذات سيادة،  
قابلة للعيش على كل المستويات، وعاصمتها القدس الشريف، تعيش في وئام  
وسلام، مع كافة جيرانها. وذلك لصبغ مقررات الشرعية الدولية، وكل  
مخلفات التسوية الشاملة والعادلة والنهائية لنزاع الشرق الأوسط.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس فإننا نبذل قصارى جهودنا، لدى المجتمع  
الدولي للمحافظة على الوضع القانوني لهذه المدينة المكلومة والدفاع  
عن هويتها الحضارية، ورموزها الدينية المقدسة، من الأعمال العدوانية،  
وفي كصليحتها، الحفريات، وكل الانتهاكات التي تمس بحرمة المسجد  
الأقصى، وبقدسيته في مشاعر المسلمين.

وبموازاة مع مساعينا الدبلوماسية، فإننا نعتد مقاربة عملية تتولى فيها وكالة بيت مال القدس الشريف، بإشرافنا الشخصي، إنجاز مشاريع ملموسة، سكنية وصحية، وتعليمية واجتماعية لفائدة إخواننا المقدسيين، مناشدين كافة الدول والهيآت، أن تبذل المزيد من الدعم لها.

أصحاب الجلالة والفخامة، والسمو والمعالي، إن رفع هذه التحديات الجسام، إن كان يتطلب منا تقوية آليات عمل منظماتنا، فإن ذلك ينبغي أن يتم في إطار ميثاق موحد، يجسد روح التوافق والإجماع، ويمكن منظماتنا من أداء مؤسسي، أكثر حيوية ومصداقية، وذلك هو النهج القويم لجعل أمتنا الإسلامية، تأخذ المكانة الجديرة بها في عالم التكتلات الدولية القوية، التي لا مكان فيها للكيفيات الهشة.

والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.